



"النهار"
الاثنين ٩ آب ٢٠٠٤



لجنة أهالي المخطوفين تذكّر بحصيلة لقائها والوزير موسى

جاءنا من "لجنة أهالي المخطوفين والمفقودين في لبنان":

"في جريدة "النهار" الصادرة في ٣٠ تموز المنصرم، ورد في "اسرار الآلهة" ان الوزير ميشال موسى رئيس "هيئة تلقي شكاوى أهالي المفقودين" منكب على انجاز تقرير الهيئة في اتجاه طي هذا الملف. وقد اعاد الخبر (السر) - والذي نجعل مدى صحته - بعض الامل الينا بعد انتظار يدوم منذ ثلاث سنوات ونيف اي منذ الموعد المحدد لاصدار التقرير.

ويهم لجنة الاهالي تأكيد الآتي:

اولاً - تذكير الوزير موسى بحصيلة لقاءاتنا معه والتي اسفرت عن تعهده بالامور الآتية:
- ايلاء هذا الملف اهتمامه الكامل من موقعه كطبيب اولاً "وكوزير ثانياً"،

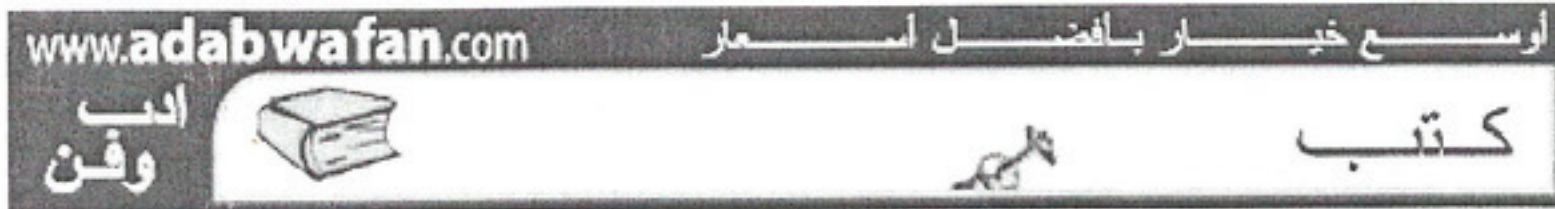
- عدم العودة بهذا الملف الى الوراء نظراً الى طبيعته الانسانية التي لم تعد تحتل التأجيل من جهة، ولان ما انجزته الهيئة برئاسة سلفه الوزير فؤاد السعد شامل وكامل من جهة اخرى، اضافة الى ما توفر له من معلومات نتيجة الاتصالات التي اجراها مع عدد من المعنيين بالموضوع.

- رفع الموضوع الى مجلس الوزراء في اول جلسة يعقدها - اي بعد لقائنا الاخير معه في اواسط تموز المنصرم - لوضع المجلس المذكور امام مسؤولياته تجاه هذه القضية، مشيراً الى استعداده للاعلان عن اية عراقيل توضع في مسار توجيهاته هذه. علماً انه تم الاخلال بهذا التعهد في جلسة مجلس الوزراء المنعقدة في ٢٧/٧/٢٠٠٤.

ثانياً - التذكير بموقف لجننتنا الثابت والدائم بأن قضية المخطوفين والمفقودين هي قضية المجتمع بأسره وحلها شرط للعدالة والمصالحة الحقيقية. وايضا التذكير بأنها كل لا يتجزأ بمعنى انها تشمل جميع ضحايا الخطف والافتقار بمعزل عن هوية هؤلاء او عن هوية المرتكبين او عن زمان واماكن الاحتجاز او الاخفاء.

ثالثاً - اذ نؤكد تمسكنا بحقنا البديهي بمعرفة مصير احبائنا، ننبه اركان الحكم الى خطورة الاستمرار في انتهاج سياسة المماطلة والتسويف التي اتبعت حيال هذا الملف، كما ننبههم ازاء خطورة ادخاله مادة في حلبة الصراعات والمماحكات السياسية الناشطة حالياً لقرب الاستحقاق الرئاسي.

خامساً - اذ نترقب صدور نتائج العمل الذي يقوم به الوزير موسى واعضاء الهيئة التي يترأسها ضمن اقصر المهل، نؤكد ان ذلك لا يعفي سائر المسؤولين من تحمل مسؤولياتهم كاملة تجاه هذا الملف الانساني والوطني، وفي مقدمتهم رئيس الجمهورية ورئيس مجلس النواب والنواب ورؤساء مجلس الوزراء والوزراء، مجتمعين وافراداً وذلك من اجل طي هذا الملف الموجه على اسس عادلة وسليمة".



الصفحة الأولى | محلّيات سياسية | اقتصاد مال - أعمال | العرب والعالم | قضايا النهار | القضاء والقدر | مقالات المقسم ١٩ | مذاهب وأديان | تحقيق | مناطق | بيئة
وتراث | مفكرة | ادب وفكر | مدنيات | تربية وشباب | وفيات | اعلانات مبنوية | رياضة | حول العلم والعالم | تحقيقات | كومبيوتر وانترنت | النهار

الرياضي | مساعدة

الدليل | الملحق الثقافي | سلامتكم | الاغتراب اللبناني | الصفحة الرئيسية